

شركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

صفحة	
2 - 1	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي
4	بيان الأرباح أو الخسائر
5	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
6	بيان التغيرات في حقوق الملكية
7	بيان التدفقات النقدية
19 - 8	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة المساهمين المحترمين
شركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لشركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك. (مقفلة) "الشركة"، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2017، وبيانات الأرباح أو الخسائر والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2017، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن الشركة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساساً في ابداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية، تكون إدارة الشركة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، قمنا بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي :

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوز مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة الشركة.
- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ومرتبب بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهري حول قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفقوى، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

لقد قمنا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات أخلاقية المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلالي، أو حيثما وجدت، والحماية منها.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا أن الشركة تمسك بحسابات منتظمة، وأن البيانات المالية مع تقرير مجلس الإدارة للشركة فيما يتعلق بالبيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة. وأنها قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، وأن الشركة تمسك بحسابات منتظمة، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لهما أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للشركة أو نتائج أعمالها.

برأينا كذلك، انه لم يرد الى علمنا وجود أية مخالفات مادية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة ولائحته التنفيذية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للشركة أو نتائج أعمالها.

شركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	إيضاح	الموجودات
			الموجودات المتداولة:
7,596,070	3,212,636	3	نقد ونقد معادل
550,001	50,000	4	ودائع لأجل
177,471	173,692	5	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
8,323,542	3,436,328		مجموع الموجودات المتداولة
			الموجودات غير المتداولة:
3,386,621	9,645,863	6	موجودات مالية متاحة للبيع
375,002	-	7	مشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة
64,241	66,683	8	ممتلكات ومعدات
3,825,864	9,712,546		مجموع الموجودات غير المتداولة
12,149,406	13,148,874		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات المتداولة:
91,873	117,974	9	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
91,873	117,974		مجموع المطلوبات المتداولة
			المطلوبات غير المتداولة:
160,021	240,837	10	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
160,021	240,837		مجموع المطلوبات غير المتداولة
251,894	358,811		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية:
10,000,000	10,000,000	11	رأس المال
1,036,071	1,142,681	12	إحتياطي قانوني
200,289	200,289	13	إحتياطي اختياري
125,002	48		التغيرات التراكمية في القيمة العادلة
536,150	1,447,045		أرباح مرحلة
11,897,512	12,790,063		مجموع حقوق الملكية
12,149,406	13,148,874		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (22) تشكل جزءاً من البيانات المالية.

الشيخ أحمد دعيج جابر الصباح
رئيس مجلس الإدارة

شركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
 بيان الأرباح أو الخسائر
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	إيضاح	
704,216	1,695,639		إيرادات عمولات من التداول في بورصة الكويت
11,817	6,640		إيرادات عمولات من التداول في الأسواق العربية والعالمية
(211,265)	(508,692)		عمولات إلى بورصة الكويت
504,768	1,193,587		صافي إيرادات العمولات
(792,609)	(927,516)	15	مصاريف عمومية وإدارية
(287,841)	266,071		أرباح (خسائر) من العمليات
70,833	133,984	16	صافي أرباح الاستثمارات
(7,031)	-		خسائر الإنخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
119,530	658,798		إيرادات فوائد
113,238	7,243	17	إيرادات أخرى
8,729	1,066,096		ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(79)	(9,595)		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
-	(11,496)		حصة الزكاة
-	(27,500)	14	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
8,650	1,017,505		ربح السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (22) تشكل جزءاً من البيانات المالية.

شركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
 بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	
8,650	1,017,505	ربح السنة
		الخسارة الشاملة الأخرى :
(10,734)	48	<u>بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر</u>
(427)	(125,002)	التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية متاحة للبيع
-	-	المعكوس نتيجة بيع موجودات مالية متاحة للبيع
(11,161)	(124,954)	المعكوس نتيجة الإنخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
		الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
(2,511)	892,551	مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (22) تشكل جزءاً من البيانات المالية.

شركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

المجموع	أرباح مرحلة	التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	إحتياطي اختياري	إحتياطي قانوني	رأس المال	
5,125,023	528,373	136,163	200,289	1,035,198	3,225,000	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015
6,775,000	-	-	-	-	6,775,000	زيادة رأس المال
(2,511)	8,650	(11,161)	-	-	-	مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة
-	(873)	-	-	873	-	المحول للاحتياطي القانوني
11,897,512	536,150	125,002	200,289	1,036,071	10,000,000	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016
892,551	1,017,505	(124,954)	-	-	-	مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة
-	(106,610)	-	-	106,610	-	المحول للاحتياطي القانوني
12,790,063	1,447,045	48	200,289	1,142,681	10,000,000	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (22) تشكل جزءا من البيانات المالية.

شركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
 بيان التدفقات النقدية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	إيضاح
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :
8,729	1,066,096	ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
		تسويات :
35,033	31,448	استهلاكات
16,789	94,964	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
(70,833)	(133,984)	صافي أرباح الاستثمارات
7,031	-	خسائر الإنخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
(119,530)	(658,798)	إيرادات فوائد
(9,412)	(3,256)	مخصص مكافأة نهاية الخدمة لم يعد له ضرورة
(56,180)	-	ربح من بيع ممتلكات ومعدات
(188,373)	396,470	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
(29,030)	50,785	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(28,461)	(26,914)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(245,864)	420,341	النقد الناتج من (المستخدم في) العمليات المدفوع لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(2,017)	(79)	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
(1,573)	(10,892)	صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
(249,454)	409,370	
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :
3,756,124	500,001	ودائع لأجل
(3,385,113)	(6,259,194)	شراء موجودات مالية متاحة للبيع
224,394	383,984	المحصل من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
(6,138)	(29,387)	شراء ممتلكات ومعدات
56,180	-	المحصل من بيع ممتلكات ومعدات
31,134	-	توزيعات أرباح مستلمة
143,212	611,792	فوائد مستلمة
819,793	(4,792,804)	صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :
-	(423,556)	صافي الحركة في حساب بنكي مقيد
6,775,000	-	المحصل من زيادة رأس المال
6,775,000	(423,556)	صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التمويلية
7,345,339	(4,806,990)	صافي (النقص) الزيادة في النقد والنقد المعادل
250,731	7,596,070	نقد ونقد معادل في بداية السنة
7,596,070	2,789,080	نقد ونقد معادل في نهاية السنة

3

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (22) تشكل جزءاً من البيانات المالية.

1 - التأسيس والنشاط
تأسست شركة التجاري للوساطة المالية (الشركة) كشركة مساهمة كويتية مقفلة موثقة لدى وزارة العدل إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بموجب عقد تأسيس ونظام أساسي رقم 1482/ جلد 3 بتاريخ 2 ديسمبر 1984 وآخر تعديلاتهما بتاريخ 19 سبتمبر 2016 والمؤشر عليها في السجل التجاري تحت رقم 38920 لدى وزارة التجارة والصناعة.

إن أنشطة الشركة الأساسية هي:
- القيام بأعمال الوساطة في الأوراق المالية المقبول تداولها في بورصة الكويت والأسواق العربية والعالمية كافة.
- استثمار أموالها (والتي لا تزيد عن نصف مجموع رأس مالها واحتياطياتها) في أسهم استثمار طويل الأمد بشرط الحصول مسبقاً على تصريح بذلك من الجهات الرقابية وأيضاً للشركة حق الاستثمار في بيع وشراء العقارات.
- البيع والشراء والاكتتاب في الصكوك والسندات وذلك لحساب الشركة فقط.

إن الشركة تابعة للبنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع. ("الشركة الأم").

إن عنوان الشركة المسجل هو ص.ب.: 25879، الصفاة، 13119 - دولة الكويت.

إن إجمالي عدد موظفي الشركة كما في 31 ديسمبر 2017 هو 40 موظف (2016 - 48 موظف).

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 7 فبراير 2018. إن الجمعية العامة السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية بعد إصدارها .

2 - السياسات المحاسبية الهامة
تم إعداد البيانات المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

أ - أسس الإعداد:
يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا بعض الموجودات المالية المتاحة للبيع والمشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة والتي تدرج بقيمتها العادلة.
تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الإلتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.
إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرية والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرية والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (م).

المعايير الصادرة وجارية التأثير
إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق بعض التعديلات مع معيار المحاسبة الدولي التالي كما في 1 يناير 2017:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) - مبادرة الإفصاحات
إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017، تتطلب من المنشأة بتقديم إفصاحات تتيح لمستخدمي البيانات المالية تقييم التغييرات في المطلوبات الناشئة من أنشطة التمويل، بما في ذلك التغييرات النقدية والغير نقدية.

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي أعلاه ليس له أي تأثير مادي على البيانات المالية.

المعايير الصادرة وغير جارية التأثير
إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولم يتم تطبيقها من قبل الشركة:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية
يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 - الأدوات المالية: التحقق والقياس. إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يحدد الكيفية التي يجب على المنشأة أن تصنف وتقيس أدواتها المالية وأن تتضمن نموذج الخسارة المتوقع الجديد لإحتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية ومتطلبات نموذج محاسبة التغطية الجديد، كما يوضح المبادئ في التحقق ولمدة التحقق للأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

- يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، كافة الموجودات المالية المدرجة، أن يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة (من خلال الأرباح أو الخسائر أو من خلال الدخل الشامل الأخر) وذلك بناءً على الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

- بالنسبة للمطلوبات المالية، فإن أهم أثر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يتعلق بالحالات التي يتم فيها أخذ خيار القيمة العادلة: حيث يتم إدراج التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر الخاصة بالتغيرات في مخاطر الائتمان لتلك الالتزامات في الدخل الشامل الآخر (وليس في الربح أو الخسارة) إلا إذا أدى ذلك إلى عدم تطابق محاسبي.
- فيما يتعلق بالانخفاض قيمة الموجودات المالية، يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) نموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة" وذلك بناءً على مفهوم إثبات مخصص للخسائر المتوقعة عند بدء العقد. حيث أنه لا ينبغي الانتظار ليكون هناك دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة وذلك للاعتراف بخسائر الائتمان.
- بالنسبة لمحاسبة التحوط، يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تعديلات جوهرية تسمح بالبيانات المالية لتعكس بشكل أفضل كيفية تنفيذ أنشطة إدارة المخاطر عند تغطية المخاطر المالية وغير المالية.
- إن الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالمخصصات لم يتم تغييره عن معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

تتوقع الإدارة أن يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في البيانات المالية للشركة عندما يصبح إلزامياً ولن يقوم بإعادة إدراج معلومات المقارنة. إن الإدارة تقوم حالياً بتقييم الأثر الكامل للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على البيانات المالية للشركة وذلك استناداً إلى تحليل الموجودات والمطلوبات المالية للشركة كما في 31 ديسمبر 2017 على أساس الحقائق والظروف القائمة في ذلك التاريخ. وبشكل عام، لا تتوقع الشركة أن يكون هناك أي تأثير جوهري على بيان المركز المالي وحقوق الملكية، باستثناء تأثير تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمتعلق بالانخفاض في القيمة.

إن استثمارات أسهم الملكية غير المدرجة والمصنفة كاستثمارات متاحة للبيع والمدرجة بالقيمة العادلة والمؤهلة للتصنيف بالقياس "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، ومع ذلك، إن الأرباح أو الخسائر المتراكمة في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة لن يتم إعادة تدويرها إلى الأرباح أو الخسائر كما في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، والذي يختلف عن المعالجة الحالية. إن ذلك سوف يؤثر على الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للشركة ولكن لن يؤثر على مجموع الدخل الشامل. إن جميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى للشركة سوف يستمر قياسها على نفس الأسس كما هي حالياً طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39.

فيما يتعلق بالانخفاض، تتوقع الإدارة تطبيق النموذج المبسط للاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. على الرغم من أن الإدارة تقوم حالياً بتقييم مدى هذا التأثير، فإنها تتوقع أن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) سيؤدي إلى الاعتراف المبكر بخسائر ائتمان. غير أنه ليس من العملي تقديم تقدير معقول لهذا الأثر إلى أن يتم الانتهاء من المراجعة التفصيلية لهذا الأثر.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) – الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء
يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، والذي يحدد إطار شامل لكيفية وتوقيت وأحقية الاعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الجارية التالية عند تطبيقه:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) – الإيرادات
- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) – عقود الأمانة
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) – برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) – إتفاقيات بناء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) – الموجودات المحولة من العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) – إيرادات خدمات الدعاية الناتجة عن معاملات مقايضة.

ينطبق هذا المعيار على جميع الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء (مع مبدأ أساسي يستند إلى نموذج من خمس خطوات)، إلا إذا كانت العقود في نطاق المعايير الأخرى. كما توفر متطلباتها نمودجاً للاعتراف وقياس الأرباح والخسائر الناتجة من استبعاد بعض الموجودات غير المالية، بما في ذلك الممتلكات والعقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة. إن المعيار سيحدد مجموعة شاملة من متطلبات الإفصاح المتعلقة بالطبيعة، المدى والتوقيت وكذلك أي عدم تأكد للإيرادات والتدفقات النقدية المتعلقة بها مع العملاء.

تتوقع إدارة الشركة أن يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) في البيانات المالية للشركة عندما يصبح إلزامياً.

بناءً على المعالجة المحاسبية الحالية لمصادر الإيرادات الرئيسية للشركة، (إيضاح (2 ح))، لا تتوقع الإدارة أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 سوف ينتج عنه تأثير مادي على المركز المالي للشركة و/أو أداءها المالي، بعيداً عن تقديم إفصاحات أكثر شمولاً حول معاملات الإيرادات للشركة.

ب - الأدوات المالية:

تقوم الشركة بتصنيف أدواتها المالية "كموجودات مالية" و"مطلوبات مالية". يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الإتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للشركة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في أن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي النقد والنقد المعادل، والودائع لأجل، والمدينين، والموجودات المالية المتاحة للبيع، والمشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة والدائنين.

الموجودات المالية

1 - النقد والنقد المعادل:

يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

2- المدينون:

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الاعتراف بمبديا بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص الإنخفاض في القيمة. يتم احتساب مخصص الإنخفاض في قيمة المدينين التجاريين عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الشركة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينين. تكمن الصعوبات المالية الجوهرية للمدينين في احتمال تعرض المدين للإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام في السداد أو عدم السداد، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينين التجاريين قد إنخفضت قيمتها بصفة دائمة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة خصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص، ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر. في حال عدم تحصيل أرصدة المدينين التجاريين، يتم شطب هذه الأرصدة مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين التجاريين، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق شطبه يدرج من خلال بيان الأرباح أو الخسائر.

3- الاستثمارات المالية:

التحقق المبدي والقياس

تقوم الشركة بتصنيف استثماراتها المالية التي تخضع لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 ضمن الفئات التالية: موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وموجودات مالية متاحة للبيع. إن هذه التصنيفات تعتمد على الغرض من شراء هذه الاستثمارات ويحدد من قبل الإدارة عند التحقق المبدي لها.

أ) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

تتضمن هذه الفئة بندين فرعيين هما: موجودات مالية محتفظ بها لغرض التداول وموجودات مالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاقتناء.

يتم التصنيف كأصل مالي محتفظ به لغرض التداول إذا تم اقتناؤه أساساً لغرض بيعه في المدى القصير أو إذا كان جزءاً من محفظة استثمارات مالية مدارة ولها اتجاه فعلي حالي نحو تحقيق أرباح في المدى القصير أو إذا كان مشتقة فعالة كأداة تحوط ولم يتم تصنيفها.

يتم تبويب الأصل المالي كمصنف بالقيمة العادلة من قبل الإدارة عند التحقق المبدي إذا كان ذلك التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير عدم التوافق في طريقة القياس أو التحقق الذي قد ينشأ بخلاف ذلك، أو إذا كان مداراً ويتم تقييم أدائه وإعداد تقارير داخلية عنه على أساس القيمة العادلة وفقاً لإدارة مخاطر موثقة أو استراتيجية استثمارية.

ب) الموجودات المالية المتاحة للبيع:

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي إما قد تم تصنيفها في هذه الفئة أو أنها غير متضمنة في أي من التصنيفات الأخرى.

يتم قيد عمليات شراء وبيع هذه الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة - وهو التاريخ الذي التزمت فيه الشركة بشراء أو بيع الموجودات. يتم قيد الموجودات المالية المتاحة للبيع مبدياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف.

القياس اللاحق:

بعد التحقق المبدي، يتم إدراج الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. إن القيم العادلة للموجودات المالية المسعرة مبنية على أسعار آخر أمر شراء. يتم احتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) من قبل الشركة عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحثة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة.

يتم إثبات أية أرباح وخسائر محققة أو غير محققة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. فيما عدا فروق تحويل العملة الأجنبية لأدوات الدين المالية والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع، حيث يتم إدراج تلك الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، مع إدراج التغيرات الأخرى في قيمتها العادلة في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر.

في حالة عدم توافر طريقة موثوق بها لقياس الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصا خسائر الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

في حالة إستبعاد أو إنخفاض قيمة أصل مالي متاح للبيع، فإنه يتم تحويل أية تغييرات سابقة في القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف:

- يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي (كلية أو جزئية) في إحدى هاتين الحالتين:
- أ. عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في إستلام التدفقات النقدية من هذا الأصل المالي، أو،
 - ب. عندما تحول الشركة حقها في إستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، وذلك في الحالات التالية:
 1. إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الأصل المالي من قبل الشركة.
 2. عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للأصل المالي أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الأصل. عندما تحتفظ الشركة بالسيطرة، فيجب عليها إدراج الأصل المالي بحدود نسبة مشاركتها فيه.

الإنخفاض في القيمة:

في نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود إنخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة الأوراق المالية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع، فإن أي إنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة للأصل المالي بحيث يصبح أقل من تكلفة الأصل المالي يؤخذ في الإعتبار عند تحديد ما إذا كان هناك إنخفاض في القيمة. يتم تقييم الإنخفاض الجوهري مقابل التكلفة الأصلية للأصل المالي، ويتم تحديد الإنخفاض المطول على أساس الفترة التي إنخفضت فيها القيمة العادلة عن التكلفة الأصلية. في حالة وجود أي دليل على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع فإن إجمالي الخسارة التراكمية - الفرق بين تكلفة الإقتناء والقيمة العادلة الحالية مخصوما منها أي خسائر إنخفاض في القيمة لهذه الموجودات المالية والتي سبق الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر- تحول من الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر. إن خسائر الإنخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر لأدوات الملكية والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر، بالنسبة لأوراق الدين، يتضمن دليل وجود إنخفاض في القيمة صعوبات مالية للمصدر أو الطرف المقابل، كسر العقد، التأخير أو التقصير في سداد الفوائد والأصل، أصبح من المحتمل دخول المقترض في الإفلاس أو إعادة تنظيم مالي أو عدم وجود سوق نشط للأصل المالي. إن مبلغ المخصص هو الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي. بينما يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة لاستثمار أدوات الدين المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع من خلال بيان الأرباح أو الخسائر عند وجود أدلة موضوعية على أن أسباب الزيادة في القيمة العادلة لتلك الموجودات المالية ترتبط بأحداث لاحقة لاحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة المعترف بها مسبقا.

المطلوبات المالية

1 - الدائنون:

يمثل بند الدائنون الإلتزام لسداد قيمة خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئيا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الإلتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقترض بشروط مختلفة جوهريا أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبدل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الإلتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية:

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حاليا لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

ج- الممتلكات والمعدات:

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها.

في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والمعدات.

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم إستبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن إستبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر.

يتم إحتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار / الإنتاجية المتوقعة لبند الممتلكات والمعدات كما يلي:

سنوات	فئة الموجودات
5	أثاث ومفروشات ومعدات
5	أجهزة حاسب آلي
5	سيارات

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والمعدات عند استبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة إقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

د - إنخفاض قيمة الموجودات:

في نهاية الفترة المالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت) إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على الشركة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدره للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الإعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييماً وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترية بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترية الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييماً وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

هـ - مخصص مكافأة نهاية الخدمة:

يتم إحتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين. إن هذا الإلتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته فـي نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الإلتزام النهائي.

و - رأس المال:

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية.

ز - المخصصات:

يتم الإعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الشركة الإلتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الإقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الإلتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ح - تحقق الإيراد:

يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن بيع الموجودات المالية أو تقديم خدمات ضمن النشاط الإعتيادي للشركة.

تقوم الشركة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للشركة، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات الشركة كما هو مذكور أدناه. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الإلتزامات المرتبطة بعملية البيع والخدمات المقدمة.

- 1) إيرادات العمولات
يكون الإيراد المعترف فيه هو صافي مبلغ العمولة للشركة عند إكمال صفقة الوساطة.
- 2) أرباح بيع الاستثمارات
تقاس أرباح بيع الاستثمارات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ البيع، ويتم إدراجها في تاريخ البيع.
- 3) إيرادات توزيعات الأرباح
يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق الشركة في إستلام تلك الدفعات.
- 4) إيرادات الفوائد
تحتسب إيرادات الفوائد، على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية.
- 5) الإيرادات والمصاريف الأخرى
يتم تحقق الإيرادات والمصاريف الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

ط - العملات الأجنبية:

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" في الدخل الشامل الآخر.

ي - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي:

يتم إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم المحول إلى حساب الإحتياطي القانوني.

ك - حصة الزكاة:

يتم إحتساب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة لهما.

ل - الأحداث المحتملة:

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية إلا عندما يكون استخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداًه بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

م - الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة:

إن الشركة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

الآراء:

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والمبينة في إيضاح رقم 2، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية.

- 1- تحقق الإيراد:
يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع إقتصادية محتملة للشركة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد خصائص تحقق الإيرادات كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتطلب آراء هامة.
- 2- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:
إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء والعوامل المحددة لإحتساب الإنخفاض في قيمة المدينين تتضمن آراء هامة.
- 3- تصنيف الموجودات المالية:
عند إقتناء الأصل المالي، تقرر الشركة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "متاح للبيع". تتبع الشركة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف موجوداتها المالية.
تقوم الشركة بتصنيف الموجودات المالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" إذا ما تم إقتناؤها في الأصل بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا ما تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر عند الإقتناء، شريطة إمكانية تقدير قيمتها العادلة بصورة موثوق بها. يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كموجودات مالية "متاحة للبيع".
- 4- إنخفاض قيمة الموجودات المالية:
تتبع الشركة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتحديد إنخفاض أدوات الملكية المتاحة للبيع، والذي يتطلب آراء هامة. ولاتخاذ هذه الآراء، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان الإنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة ما دون تكلفتها والملاءة المالية وذلك ضمن عوامل أخرى، إضافة إلى النظرة المستقبلية للمنشأة المستثمر فيها على المدى القصير متضمنة عدة عوامل مثل أداء القطاع والصناعة والتغيرات التكنولوجية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. إن تحديد ما إذا كان الإنخفاض "جوهري" أو "مطول" يتطلب آراء هامة.

التقديرات والافتراضات:

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

- 1 - القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة:
تقوم الشركة بإحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق إستخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم إستخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، وإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من الشركة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.
- 2- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:
إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إثباته عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الشركة سوف تكون غير قادرة على تحصيل ديونها. إن معايير تحديد مبلغ المخصص يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة يخضع لموافقة الإدارة.
- 3- إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية:
إن الإنخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للاسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية.

تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم الشركة بها بعد، أو أي إستثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

3 - نقد ونقد معادل

2016	2017	
105,147	2,358,027	نقد في الصندوق ولدى البنوك
93,314	-	نقد محتفظ به كجزء من محفظة مدارة
7,397,609	854,609	ودائع قصيرة الأجل (أ)
7,596,070	3,212,636	
7,596,070	3,212,636	نقد ونقد معادل
-	(423,556)	ناقصاً: نقد لدى البنك مقيد (ب)
7,596,070	2,789,080	نقد ونقد معادل في بيان التدفقات النقدية

(أ) يتراوح معدل الفائدة الفعلي على الودائع قصيرة الأجل من 1.5% إلى 1.625% سنوياً وتستحق تلك الودائع خلال ثلاثة أشهر (31 ديسمبر 2016: تتراوح من 1% إلى 1.6% سنوياً).

(ب) إن النقد لدى البنك المقيد يتمثل في حساب بنكي يتم إدارته من قبل الشركة الكويتية للمقاصة وذلك لضمان عمليات الوساطة على الأسهم المالية المدرجة في بورصة الكويت.

4 - ودائع لأجل

إن الودائع لأجل مودعة لدى بنوك محلية وهي لأكثر من ثلاثة أشهر. إن معدل الفائدة الفعلي على الودائع لأجل 1.875% سنوياً (31 ديسمبر 2016: من 1.875% إلى 2.375% سنوياً).

تتضمن الودائع لأجل وديعة بمبلغ 50,000 دينار كويتي مرهونة مقابل خطاب ضمان مصدر لصالح بورصة الكويت (إيضاح 19).

5 - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2016	2017	
80,729	54,246	مدينون تجاريون (أ)
32,416	79,422	فوائد مستحقة
56,168	35,435	مصاريف مدفوعة مقدماً
6,036	4,541	تأمينات مستردة
2,122	48	ذمم موظفين
177,471	173,692	

(أ) كما في 31 ديسمبر 2017، إن المدينين التجاريين لم يتأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها وتستحق عامة خلال فترة 90 يوم. يتمثل المدينون التجاريون في إيرادات عمولات مستحقة من شركات المقاصة وذلك لحساب عمليات الوساطة المقدمة من قبل الشركة إلى عملائها الذين ليس لهم أية سابقة في عدم السداد. لاحقاً لتاريخ البيانات المالية، قامت الشركة بتحصيل مبلغ 40,959 دينار كويتي من أرصدة المدينون التجاريون القائمة.

إن تحليل أعمار أرصدة المدينون التجاريون كما في تاريخ بيان المركز المالي هي كما يلي:

لم يتأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها			
المجموع	90 - 31 يوم	30 - 1 يوم	
54,246	13,287	40,959	2017
80,729	8,879	71,850	2016

6 - موجودات مالية متاحة للبيع

2016	2017	
1,508	1,556	أسهم ملكية - مسعرة
3,385,113	9,644,307	محفظة سندات مدارة - غير مسعرة (أ)
3,386,621	9,645,863	

(أ) إن السندات غير المسعرة تحمل معدل فائدة سنوي يتراوح من 4.75% إلى 6.50% (31 ديسمبر 2016: من 4.75% إلى 6.50%) وتستحق خلال فترة من 8 إلى 9 سنوات.

(ب) إن السندات غير المسعرة مدرجة بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض في القيمة، نظراً لعدم وجود سوق نشط أو عدم وجود طرق أخرى مناسبة للتوصل إلى القيمة العادلة بصورة موثوق بها لتلك السندات. لا يوجد سوق نشط لتلك الموجودات المالية وتتوي الشركة الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

7 - مشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة
خلال السنة، تم تصفية صندوق ضمان عمليات الوساطة بناءً على قرار هيئة أسواق المال رقم 95 لسنة 2016.

8 - ممتلكات ومعدات

المجموع	سيارات	أجهزة حاسب آلي	أثاث ومفروشات ومعدات	التكلفة:
710,780	29,995	264,646	416,139	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016
33,890	-	33,890	-	إضافات
744,670	29,995	298,536	416,139	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017
646,539	18,383	239,478	388,678	الاستهلاك المتراكم:
31,448	5,999	20,438	5,011	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016
677,987	24,382	259,916	393,689	المحمل خلال السنة (إيضاح 15)
				الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017
66,683	5,613	38,620	22,450	صافي القيمة الدفترية:
64,241	11,612	25,168	27,461	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017
				الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016

9 - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2016	2017	
20,066	16,856	داينون
4,415	3,320	مصاريف مستحقة
54,813	48,706	إجازات موظفين مستحقة
12,500	-	مكافآت موظفين مستحقة
-	27,500	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المستحقة
-	11,496	زكاة مستحقة
79	9,595	المستحق لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي
-	501	مخصص أخطاء صفقات بورصة الكويت
91,873	117,974	

10 - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2016	2017	
154,983	160,021	الرصيد في بداية السنة
16,789	94,964	المحمل خلال السنة
(9,412)	(3,256)	مخصص لم يعد له ضرورة
(766)	-	محول إلى مصاريف مستحقة
(1,573)	(10,892)	المدفوع خلال السنة
160,021	240,837	الرصيد في نهاية السنة

11 - رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع من 100,000,000 سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية (31 ديسمبر 2016: 100,000,000 سهم).

12 - احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة، يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي القانوني، ويجوز للشركة إيقاف هذا التحويل عندما يزيد رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة.

13 - احتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الاختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناءً على اقتراح مجلس الإدارة في 2007، قررت الجمعية العامة السنوية للمساهمين إيقاف التحويل إلى حساب الاحتياطي الاختياري.

14 - الجمعية العمومية والتوزيعات المقترحة وأسهم المنحة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة

إقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بواقع 2 فلس لكل سهم بمبلغ 200,000 دينار كويتي وتوزيع أسهم منحة بواقع 3 سهم لكل 100 سهم بإجمالي 3,000,000 سهم ومكافأة أعضاء مجلس إدارة بمبلغ 27,500 دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017. إن تلك الإقتراحات تخضع لموافقة الجمعية العامة السنوية للمساهمين.

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين التي إنعقدت بتاريخ 30 يوليو 2017 على عدم توزيع أرباح نقدية ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

15 - مصاريف عمومية وإدارية

2016	2017	
515,472	644,696	تكاليف الموظفين
7,115	28,417	عمولات مدفوعة للوسطاء
35,033	31,448	استهلاك (إيضاح 8)
76,590	58,500	إيجارات مكاتب
37,086	10,820	رسوم تسجيل
54,976	55,879	اشتركاكات
27,250	26,000	أتعاب مهنية وقانونية
-	501	مخصص أخطاء صفقات بورصة الكويت
39,087	71,255	مصاريف أخرى
792,609	927,516	

16 - صافي أرباح الاستثمارات

2016	2017	
31,134	-	إيرادات توزيعات أرباح
39,699	133,984	أرباح محققة من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
70,833	133,984	

17 - إيرادات أخرى

2016	2017	
18,085	-	مخصص أخطاء صفقات بورصة الكويت لم يعد له ضرورة
9,412	3,256	مخصص مكافأة نهاية الخدمة لم يعد له ضرورة
56,180	-	ربح من بيع ممتلكات ومعدات
29,561	3,987	إيرادات متنوعة
113,238	7,243	

18 - أرصدة ومعاملات مع أطراف ذات صلة

قامت الشركة بمعاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين الرئيسيين وأفراد الإدارة العليا. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة الشركة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع الأطراف ذات الصلة الرئيسيين والمتضمنة في البيانات المالية هي كما يلي:

2016	2017	الشركة الأم	
235,147	2,708,027	2,708,027	(i) <u>الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي :</u>
50,000	50,000	50,000	نقد ونقد معادل
2,374	1,678	1,678	ودائع لأجل
			مدينون وأرصدة مدينة أخرى
13,673	14,409	14,409	(ii) <u>المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر :</u>
1,305	6,352	6,352	صافي إيرادات العمولات
			إيرادات فوائد
61,625	85,091		(iii) <u>مزايا أفراد الإدارة العليا:</u>
4,663	28,093		مزايا قصيرة الأجل
-	27,500		مزايا طويلة الأجل
			مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

19 - التزامات محتملة

لدى الشركة خطاب ضمان قائم مصدر لصالح بورصة الكويت بمبلغ 50,000 دينار كويتي (31 ديسمبر 2016): 50,000 دينار كويتي (إيضاح 4).

20 - إدارة المخاطر المالية

تستخدم الشركة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد والنقد المعادل والودائع لأجل والمدينين والموجودات المالية المتاحة للبيع والمشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة والدائنين، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه.

أ - مخاطر سعر الفائدة

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها. لا يوجد لدى الشركة حالياً تعرض جوهري لهذا الخطر، حيث أن الودائع لأجل تحمل معدل فائدة ثابت.

ب - مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض الشركة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد والنقد المعادل والودائع لأجل والمدنيين ومحفظة السندات المدارة. إن النقد والنقد المعادل والودائع لأجل ومحفظة السندات المدارة للشركة مودعين لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة. كما يتم إثبات رصيد المدنيين بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. إن الحد الأعلى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الدفترية للنقد والنقد المعادل والودائع لأجل والمدنيين ومحفظة السندات المدارة.

ج - مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض الشركة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعمولات غير الدينار الكويتي. ويمكن للشركة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص الشركة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعمولات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي. لا يوجد لدى الشركة حالياً تعرض جوهري لهذا الخطر.

د - مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم قدرة الشركة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. وإدارة هذه المخاطر تقوم الشركة بتقييم القدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للشركة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة وخطوط ائتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

إن جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية هو كما يلي :

2017			المطلوبات المالية		
المجموع	من 3 إلى 12 شهر	من 1 شهر إلى 3 أشهر	دائنون وأرصدة دائنة أخرى		
117,974	58,779	59,195			
2016			المطلوبات المالية		
المجموع	من 3 إلى 12 شهر	من 1 شهر إلى 3 أشهر	دائنون وأرصدة دائنة أخرى		
91,873	8,183	83,690			

هـ - مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمارات الشركة في أدوات الملكية المصنفة "كموجودات مالية متاحة للبيع".

يوضح البيان التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة لتغيرات في القيمة العادلة لأدوات الملكية التي يوجد لدى الشركة تعرض مؤثر لها كما في 31 ديسمبر:

2016		2017		مؤشرات السوق بورصة الكويت
الأثر على الدخل الشامل الآخر	التغير في سعر أدوات الملكية %	الأثر على الدخل الشامل الآخر	التغير في سعر أدوات الملكية %	
75 ±	5 ± %	78 ±	5 ± %	

21 - قياس القيمة العادلة

تقوم الشركة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية المتاحة للبيع والمشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات المالية التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية من خلال مستوى قياس متسلسل إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.

المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر:

2017:		المستوى الأول	المستوى الثالث	المجموع
موجودات مالية متاحة للبيع	1,556	-	1,556	
: 2016				
موجودات مالية متاحة للبيع	1,508	-	1,508	
مشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة	-	375,002	375,002	
المجموع	1,508	375,002	376,510	

كما في 31 ديسمبر، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية. لقد قدرت إدارة الشركة أن القيمة العادلة للنقد والنقد المعادل، والودائع لأجل، والمدنيين والدائنين تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأول والثالث خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإعتراف بها في البيانات المالية على أساس دوري، تحدد الشركة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف (إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

22 - إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف الشركة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للشركة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.